



الصلح.. الوساطة

الصلح ودوره في تقليص الدعاوى القضائية*

كشف معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى، عن نية وزارة العدل بالتوسع في عمل مكاتب الصلح، بفتح المزيد منها في المحاكم، إضافة إلى تطوير أعمالها، ودعمها بالكوادر المؤهلة والآليات الحديثة، مبيناً أن الوزارة تسعى - ضمن خطتها المستقبلية - إلى استحداث عدد من الوظائف بمسمى «عضو لجنة إصلاح». وقال معاليه، عقب افتتاحه مؤخراً مبنى المحكمة الجزئية للضمان والأنكحة الجديد بالرياض، إن منظومة تطوير مكاتب الصلح ستكتمل - إن شاء الله تعالى - بصدور نظام التوفيق والمصالحة، الذي لا يزال العمل به كنظام استرشادي فقط، لافتاً إلى أن تفعيل تلك المكاتب من شأنه أن يحد من القضايا، وينهي كثيراً من الخلافات الزوجية وقضايا الأحوال الشخصية من قبل قاضي الصلح. وأضاف معاليه أن الصلح يعد من وسائل فض المنازعات بغير الطريق القضائي وفي بعض الأنظمة المقارنة، يعتبر محضر الصلح سنداً تنفيذياً يجعل لهذا المحضر قوة الأحكام القضائية إذا أودع في المحكمة وصادق عليه القاضي.

* إشراف: مدير التحرير محمد الديان.

إعداد الباحث في المجلة: حمد الخنين.

وقال: لا شك أن فوائد هذا النظام عظيمة لا تخفى على الجميع، ففيه حسم للنزاع بطيب خاطر وفي وقت وجيز وهو وسيلة فاعلة تحافظ على استمرار العلاقات الطيبة بين الأشخاص وتقلل من كثرة القضايا وتجنب إطالة أمدها، بالأخذ والرد والطعون التي تقدم في الأحكام القضائية، وأكد أن هذا الإجراء يحاكي بعض التطبيقات في بعض الدول، وقد لاقى نجاحات في حل القضايا بواسطة هذا المسلك حيث حقق نسباً عالية وصلت إلى ٩٠٪ بحيث لم تنتظر المحاكم سوى ١٠٪. وأشار إلى أن مكاتب الصلح المعمول بها في بعض المحاكم كثيرة ويوجد بها أعضاء تطوعية ذات قدرات محدودة، تستند إلى القواعد العامة في مشروعية الصلح، أما المكاتب التي تسعى إليها الوزارة لإحداثها، فتعتبر أحكامها من قبل قواعد المرافعات والإجراءات التي ينبغي تطبيقها بحسب ما ينص عليه النظام عند نفاذه، وهذا يعني أن بدء العمل بهذه المكاتب يستلزم صدور القواعد المنظمة لها من السلطة التنظيمية.

وأشار معاليه: إلى أن مشروع نظام الوساطة والتوفيق يتضمن مكاتب محكمة بإجراءات نظامية أملاً أن تتطور إلى حاكم صلح، وتكون إلزامية بحيث لا تنظر المحكمة الابتدائية أي قضية مشمولة بنظام الوساطة إلا بعد إحالة من قاضي الصلح، أو وسيط الصلح. وستستقطب الوزارة لهذه المكاتب خبراء متمرسين، من بينهم قضاة متقاعدين ومختصون في علم الاجتماع والأسرة وفق إمكانياتها النظامية.

وأكد أن الصلح سمة من سمات الإسلام، ومطلب من مطالب الدين، ومسلك من مسالك تحقيق مقتضيات الأخوة الإسلامية. به تصفو النفوس، وينقع عنها ريب الشرور، وبواعت الوجد والبغضاء. وهو ميدان فسيح للقضاء والقضاة في سبيل فض الخصومات، وحصول كل خصم على بعض مما يدعي استحقاقه برضاه وقناعته واستلال ما في نفسه لخصمه من كره ووجد وبغضاء. ومن هذا المنطلق يسر «مجلة العدل» أن تسلط الضوء على هذا الباب لأهميته وبيان جهود الوزارة وآراء وتطلعات القضاة وأصحاب الاختصاص:

الترويج في الصلح

وقال ﷺ لأبي أيوب: «ألا أدلك على تجارة؟ قال: بلى يا رسول الله. قال: تسعى في إصلاح بين الناس إذا تفاسدوا وتقارب بينهم إذا تباعدوا». وفي الصحيحين عن أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس فينمي خيراً أو يقول خيراً». وفي رواية لمسلم قالت: ولم أسمعته يرخص في شيء مما يقول الناس إلا في ثلاث - تعني الحرب، والإصلاح بين الناس، وحديث الرجل امرأته وحديث المرأة زوجها. وياشر صلى الله عليه وسلم الكثير من أنواع الصلح بين مجموعة من المتخاصمين من أصحابه ومن ذلك ما في الصحيح عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بلغه أن بني عمرو

جاءت النصوص الصريحة الثابتة من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم بالترويج في الصلح والسعي إليه، وأن الساعي في الصلح أفضل من القانت في الصلاة والصيام والصدقة. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات]. وقال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأנفال]. وعند أبي داود والترمذي بإسناده إلى أبي الدرداء رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ألا خبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة. قالوا بلى يا رسول الله. قال: إصلاح ذات البين. قال: وفساد ذات البين هي الحالقة» قال الترمذي حديث حسن صحيح.

بن عوف كان بينهم شيء فخرج صلى الله عليه وسلم يصلح بينهم في أناس معه إلى آخر الحديث.

وقال صلى الله عليه وسلم عن ابنه الحسن: «إن ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين طائفتين من المسلمين». وقد تم ذلك حيث حُققت دماء المسلمين بانتهاج الفتنة بين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما وذلك حينما آل أمر المسلمين إلى الحسن بعد وفاة أبيه علي رضي الله عنه. فحصل بذلك خير عظيم من الأمن والاستقرار، ودرء الفتن وتفرغ المسلمين للدعوة إلى الله ودخول الناس في دين الله أفواجا بعد أن فتحت الأمصار، وانتشر الإسلام وانطفأت نيران الفتن.

تعريف الصلح:

الصلح: اسم مصدر صالحه يصلح به مصالحة وصالحاً ومعناه في اللغة: قطع المنازعة باتفاق بين الأطراف.

وفي الإصطلاح: عقد يتواصل به إلى التوفيق بين متنازعين في حق.

وقد وصفه الله بأنه خير. وخير يكمن في التراضي بين المتخاصمين المختلفين. وحيث إن كل طرف يتنازل عن جزء من حق يرى أنه مستحق له، وتطيب نفسه بما تنازل عنه، ويذهب عن قلبه ما أوجدته الخصومة والتنازع من وجدٍ وكرهٍ وبغضاء.

مشروعية الصلح:

ثبوته من كتاب الله تعالى بقوله سبحانه: ﴿وَالصَّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء]. ويقول تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات]. ويقول تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء]. وثبوت من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً»، رواه أبو داود والترمذي.

شروط الصلح

١- أهلية المتصالحين بحيث يكون كل واحد منهم

أهلاً للتصرف الشرعي من حيث التكلف.
٢- ألا يشتمل الصلح على تحليل حرام أو تحريم حلال.

٣- ألا يكون أحد المتصالحين كاذباً في دعوى الحق على خصمه.

٤- يجب أن يكون المصلح ذا أهلية للصلح من حيث علمه وعقله وصلاحه وتقاه وقدراته على توخي العدل والإنصاف، وأن يكون المصلح عالماً بالوقائع وصفة الخلاف والتنازع، عارفاً بالواجب قاصداً العدل والفصل في النزاع بطريق التراضي وتوخي العدل والإنصاف بين المتنازعين.

٥- ألا يكون للمصلح علم بحق أحد المتخالفين على الآخر.

٦- ألا يكون المصلح فاسقاً أو مغفلاً أو محدود النظر والفكر والعقل حيث إن مثل هذا يترتب على قيامه بالإصلاح ما يقوي النزاع ويعقد الإشكال.

الصلح في نظام المرافعات:

المادة (١٩٢/ب) من نظام المرافعات الشرعية ولوائح التنفيذية جاءت عامة لجميع الأحكام النهائية ومن ضمنها الحكم بالصلح فإنه يشملها ما تضمنته المادة المشار إليها، وعليه فإن التماس المحكوم عليه بالصلح يقبل منه وينظر فيه إذا تحصل على بيئة قوية تنقضى ما تم الصلح عليه أو على جزء منه ويكون هذا الالتماس في مدة ثلاثين يوماً تبدأ من اليوم الذي علم الملتمس فيه بوجود البيئة ويعامل هذا الالتماس وفق المادة (١٩٤) من النظام المذكور المتضمنة أن الالتماس بإعادة النظر يودع في صحيفة الالتماس ويرفع التمييز ويجب أن تشمل الصحيفة على بيان الحكم الملتمس إعادة النظر فيه وعلى أسباب الالتماس وعلى ذكر موضوعه نصاً أو مضموناً برقم الصك وتاريخ تسجيله وإرفاق صورة عنه.

فإذا قبلت محكمة التمييز التماس إعادة النظر فيتولى إكمال لازمه من تحده محكمة التمييز من حاكم القضية أو خلفه ومحكمة التمييز في هذا إحضار الملتمس وعرض صحيفة الالتماس عليه إذا رأت ذلك

الفرق بين الصلح والتحكيم

الرقم	الصلح	التحكيم
١	ينهي النزاع	ينتهي النزاع
٢	يقوم على البذل والتضحية بين المتنازعين	نزول على حكم المحكمين
٣	عقد تراض بين الخصمين	قراره في قوة الحكم القضائي
٤	قاطع للخصومة	لا يقطع الخصومة
٥	منتهى مراحل الخصومة	أحد مراحل الخصومة

الفرق بين الصلح والعفو

	الصلح	العفو
١	عقد يتوصل به إلى التوفيق	الترك والإسقاط
٢	بين طرفين أو أكثر	يصدر من طرف واحد

الفرق بين الصلح والإبراء

	الصلح	الإبراء
١	يكون عادة بعد نزاع	لا يشترط فيه نزاع
٢	يشمل كافة أنواع النزاع والخصومات	يتعلق غالباً بالأشياء الثابتة في الذمة كالديون
٣	الصلح في المال عقد معاوضة	إسقاط بدون مقابل

التفرقة فافعلًا. قالت المرأة: رضيت بكتاب الله بما عليّ فيه وما لي، وقال الرجل أما الفرقة فلا، فقال علي: كذبت والله حتى تقر بمثل الذي أقرت به. والصحابة رضي الله عنهم كانوا مجمعين على جواز التحكيم باباً لقطع النزاع والخصومات ومحاولة التوفيق بين الرغبات حتى تعود الألفة والمحبة وحسن العشرة والوئام.

فالواجب على الحكيم ألا يدخرا جهداً في الإصلاح بين الزوجين والجمع بينهما ولهما كذلك اقتراح التفريق في استعصاء الأمر على المراجع من قول أهل العلم. قال تعالى: ﴿إِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ [٢٢٩] ﴿البقرة﴾. وقال تعالى: ﴿وَإِنْ تَفَرَّقَا يَغْنُ اللَّهُ كَلًّا مِنْ سَعْتِهِ﴾ [١٣٠] ﴿النساء﴾.

الصلح في الجنائيات؛

يقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْ بِالْحَرْ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدِّءْ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ

وتحدد له أجلاً للرد عليها إذا رغب ذلك ولا يزيد الأجل على خمسة عشر يوماً، ويطبق على الحكم الذي يصدر من القاضي في موضوع الدعوى بعد قبول الالتماس من محكمة التمييز تعليمات التمييز.

التحكيم بين الزوجين؛

والتحكيم بين الزوجين في اصطلاح الفقهاء: تولية الزوجين المتنازعين رجلين من أهلها للإصلاح بينهما والفصل في خصومتها.

يقول الله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يَرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ [٢٣٥] ﴿النساء﴾.

روى الإمام الشافعي - رحمه الله - في كتاب الأم، عن عبيدة السلماني قال: جاء رجل وامرأة إلى علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ومع كل منهما فئة الناس فأمرهم علي أن يبعثوا رجلاً حكماً من أهله وحكماً من أهلها، ثم قال للحكمين: تدریان ما عليكما؟ إن رأيتما أن تجمعا فافعلًا، وإن رأيتما

لصاحبه كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ [التغابن].

فمن جعله متاعاً في المباح، وعرف حق الله فيه، وقام به خير قيام، فهو نعمة وزينة، ومن منع حق الله فيه فهو بلاء ونقمة.

وهنا وضع الإسلام تدابير واقية من هذا النزاع وتلك الخصومة يلجأ إليها المتخاصمان عند النزاع، وذلك من محاسن الدين الإسلامي الذي يدعو إلى الألفة والتسامح والمحبة.

وهذا النوع من التدابير هو: الصلح بين المتخاصمين في الأموال بأحد طرق الصلح المعتمدة شرعاً، وهو ما أثنى الله عليه بقوله: ﴿وَالصَّلَاحُ خَيْرٌ﴾ [النساء]. فالصلح في الأموال تقتضيه المصلحة الشرعية وهو عقد من العقود المالية التي تتم بين المدعي والمدعى عليه، في حال وجود التنازع بينهما على عين أو دين، وهو من الطرق المشروعة للقاضي من أجل الإصلاح بين الخصوم وفض المنازعات ويستحب توثيق الصلح بالكتابة والإشهاد عليه تحقيقاً للمصلحة ودرءاً للمفسدة، فهو فرع عن البيع والله تعالى يقول: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة].

ومتى تم الصلح بين المتداعيين انقطعت الخصومة والمنازعة بينهما، فلا تسمع دعوتهما بعد ذلك، لحصول البراءة من الدعوى.

جهود الوزارة في تثبيت مبدأ الصلح (نظام الوساطة)

اتجهت وزارة العدل إلى إيجاد أول مشروع من نوعه في المحاكم «نظام الوساطة» والذي سيعمم في كافة المحاكم الشرعية بمختلف مستوياتها من أجل الإصلاح بين الناس قبل وصول القضايا إلى القضاة، وستدعم المحاكم بالمستشارين والخبراء المتخصصين في هذا المجال من غير القضاة من أجل تفعيل النظام والذي سيسهم في تقليص عدد القضايا المنظورة في المحاكم، وقد استفادت وزارة العدل من مختلف دول العالم التي تطبق هذا النظام. وتقدم في تصريح معالي الوزير مايفيد عن مجهود الوزارة في ذلك.

وَرَحْمَةٌ فَمَنْ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٧﴾ [البقرة].
فالعفو في الآية أن يقبل الدية في العمد. وعلى الطالب اتباع بالمعروف إذا قبل الدية وقوله تعالى: ﴿وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة]. أي من القاتل من غير ضرر.

ولقد اجتمعت الأمة الإسلامية على مشروعية الصلح عن دم العمد. ودل العقل على مشروعية الصلح في الجنايات فكما أن القصاص حق ثابت في المحل في حق الفعل فجاز أخذ العوض عنه كملك النكاح.

الصلح في الشجاج والجراح:

الشجاج، جمع شجة وهي في الرأس خاصة في الأصل، ثم استعملت في غيره من الأعضاء، يقال: شجه شجاً، وهو أن يضره بشيء فيجرحه فيه ويشقه. والجراح: ما يقع في غير الرأس من الجسم، فالجرح أعم من الشجة، والشجة أخص منه والعقوبة في الشجاج والجراح نوعان:
١- عقوبة أصلية وهي القصاص إن أمكن.
٢- عقوبة بدلية وهي الأرش.

الصلح في الأطراف والمنافع:

لا خلاف بين الفقهاء في جواز الصلح في الجناية العمدية على الأطراف والمنافع فلمن جني عليه في طرف كالإصبع مثلاً، أو منفعة كمنفعة المشي أو الكلام له أن يصلح الجاني على ما يشاء مما تنطبق عليه شروط الصلح في الجناية.
وذلك لأن القصاص يجري في الأطراف إجماعاً فتظهر أهمية الصلح هنا.

الصلح في الأموال:

الله سبحانه وتعالى جبل النفس البشرية على حب المال، كما قال تعالى: ﴿وَتَحِبُّونَ الْمَالَ حُبَّ جَمًّا﴾ [الفجر]. وجعله من زينة الحياة يتمتع به الإنسان ويسد به حاجته، فهو عصب الحياة وقوامها، قال تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الكهف]. وفي بعض الأحوال يكون المال فتنة وابتلاء

أقسام الصلح وإجراءاتها:

افتتحت وزارة العدل أقساماً للصلح في عدد من محاكم المملكة في إطار الحرص والاهتمام ونشر التآلف والتسامح والتعاون في الخير بين الناس. وتهدف من ذلك تحقيق مراد الشريعة الإسلامية في الإصلاح بين الناس وتقليل عدد القضايا التي تحال إلى المكاتب القضائية وتقريب مواعيد الجلسات.

وتقوم وزارة العدل بدعم تلك المكاتب بخبراء مختصين يمتلكون التأهيل والدراية والقدرة لإصلاح ذات البين، إلى جانب تهيئة مرافق المكاتب لإستقبال المراجعين خلال أوقات الدوام الرسمي وخارجه.

والمحاكم التي بدأ العمل بأقسام الصلح فيها في المرحلة الأولى هي المحكمة العامة بمحافظة جدة والمحكمة العامة بمحافظة أبها والمحكمة العامة بمحافظة الخرج والمحكمة الجزئية بالرياض والمحكمة الجزئية بالمدينة المنورة والمحكمة الجزئية بمحافظة جدة. بالإضافة إلى محكمتي الضمان والأنكة بكل من الرياض وجدة.

وهذه الأقسام ستنشأ في المحاكم التي تختص بنظر القضايا الحقوقية والأحوال الشخصية وترتبط برئيس المحكمة مباشرة وسيتم تعيين مختصين في هذه الأقسام لديهم الخبرة الكافية والقدرة لمقابلة المتداعين.

وهذه الأقسام تختص بالإصلاح في القضايا الزوجية والأسرية بشرط اتحاد بلد المتداعين وتنحصر خلال المرحلة الحالية في طلب الطلاق وطلب الزيارة وطلب النفقة.

كما تختص في القضايا التي لا يتجاوز الطالب بها أربعين ألف ريال فهي في المحكمة العامة وعشرة آلاف ريال في المحاكم الجزئية والقضايا التي يطلب فيها طرف القضية ابتداء التوفيق بينهما فيما يصح الصلح فيه والقضايا التي تحال من قضاة المحكمة للأقسام مهما كان نوعها بعد ضبط الدعوى والإجابة على أن يكون ذلك بموافقة المتخاصمين وعن طريق رئيس المحكمة.

وعند التوصل إلى صلح بين المتنازعين يتم

تحرير محضر بذلك وإثباته ومن ثم تحال كامل المعاملة إلى القاضي الذي بدوره يجري التوثيق على هذا الصلح.

ويوجد فريق عمل من الوزارة لمتابعة عمل هذه الأقسام والإسهام في تذليل ما قد تواجهه من عقبات ورفع تقرير كل ثلاثة أشهر عن سير العمل في المحاكم، وقد جرت التعديلات اللازمة على برنامج الإحالات بما يتوافق مع هذه الأقسام إضافة إلى إعداد الهيكل التنظيمي لأقسام الصلح والإجراءات الخاصة بها وعقد البرامج التدريبية للعاملين بهذه الأقسام، ولعل نظام الوساطة سوف يكون شاملاً لكافة المحاكم ومعماً شأن الإصلاح لشتى القضايا.

مكاتب الإصلاح والدور المنشود

تنعم هذه البلاد وهي تسعى إلى تحقيق التطبيق الأمثل لأحكام الشريعة الإسلامية بأمن واستقرار قد لا يكون له مثيل في واقع بلاد العالم وذلك هو أثر الإلتزام بأحكام الشريعة والأحكام إليها في المجالات القضائية وغيرها. وهو أثر ملموس يبرهن على مدى حاجة البشر إلى شريعة خالقهم فمن تأمل أحكام هذه الشريعة الإسلامية وجد تكاملاً في عنايتها بجوانب موضوعية وإجرائية وبالوسائل والغايات ومن ذلك الوسائل الإصلاح الأمثل بين العباد في شتى شؤون حياتهم ونشر التآلف والتسامح والتعاون في الخير بين الناس لتحقيق مراد الشريعة في الإصلاح الذي يؤدي إلى تقليل الخصومات التي به تصفو النفوس وينقشع عنها ريب الشرور وبواعث الوجد والبغضاء. والصلح ميدان فسيح للقضاء والقضاة في سبيل فض الخصومات وحصول كل خصم على بعض مما يديع استحقاقه برضاه وقناعته واستلال مافي نفسه لخصمه من كره وبغضاء.

الأثار المترتبة على الصلح

الصلح من أنجح الوسائل وأحسنها لفض النزاع وإنهاء الخلاف بين المتنازعين في الحقوق وقد وصفه الله تعالى بأنه خير لما يترتب على حصوله من مصالح وأثار منها:

أولاً: قطع النزاع والاختلاف بين المتنازعين

٤٨٠٠ حالة طلاق في أحد الأعوام، بواقع ٢٠ حالة طلاق يومياً - في حين تمكن مكتب التوجيه والإصلاح بالمحكمة من إنقاذ ٣٠٠ حالة من وقوع الطلاق في آخر لحظة، وتراوحت نسبة طالبي الطلاق بالنسبة للرجال ٦٥٪ يقابلها ٣٥٪ للنساء طالبات الطلاق.

وعن جهود المكتب يقول الشيخ أحمد بن عبدالعزيز السعيد، عضو لجنة إصلاح ذات البين أو يتعامل المصلحون باللجنة مع الحالات التي ترد لهم بأسلوب لين سهل يحاولون من خلاله التخفيف من حدة غضب طالب أو طالبة الطلاق وتذكيرهما بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية المناسبة، وعدم مواجهة بعضهما بعضاً في ما يدعيه أحد الزوجين على الآخر، منعاً لزيادة الفرقة والشقاق بينهما. كما نأخذ بعين الاعتبار القاعدة الفقهية المتمثلة بأن «درء المفسد مقدم على جلب المصالح» وذلك لحماية المجتمع المسلم من العواقب التي ستترتب على الطلاق.

ويتطلب لهذا العمل ضرورة التحلي بالصبر والاحتساب في هذا العمل الجليل الذي امتدحه الله تعالى بقوله: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء].

وعندما يتم بذل كل ما في الوسع من جهود ويتعذر الصلح بالعودة إلى الحياة الزوجية مرة أخرى، يتم محاولة تقريب وجهات النظر بينهما ليتم الأمر بالفراق بدون حصول مشاكل، وقد حصلت حالات طلاق في المحكمة عن طريق القسم دون اللجوء إلى المحكمة ولله الحمد.

المعوقات والصعوبات

وعن المعوقات التي تواجه المكتب في إصلاح ذات البين أمور من أهمها:

- عدم تجاوب الزوجين أو أحدهما في إبداء أسباب الطلاق أو عدم الحضور للمكتب.
- تدخل الوالدين أو الأقارب بين الزوجين بحسن أو بسوء نية.
- كثرة الجهل بأحكام الطلاق عند الأزواج ومنها عدم علمهم بالطلاق السني والبدعي وغيره من الأحكام.

بحصول كل واحد من المتنازعين على جزء مما يدعي أنه حقه وتنازله عن الجزء المقابل.

ثانياً: براءة الذمة من احتمال أن يكون أحد الخصمين غير محق في دعواه فإذا تم حصول كل طرف من أطراف الصلح على بعض مما يدعي أنه حقه ويرى أنه محق في دعواه فقد برئت ذمته مما يحتمل أنه أخذه من خصمه بغير حق عن غيره علم منه.

ثالثاً: أفداء الأيمان بالصلح فقد أمرنا الله تعالى بحفظ الأيمان فقال سبحانه: ﴿وَأَحْضَرُوا أَيْمَانَكُمْ﴾ [المائدة]. وانتظار آثار هذا الخير من تعويض وبركة ومثوبة على السمع والطاعة والامتنال وفي الأثر «من ترك شيئاً لله عوضه الله خيراً منه».

خامساً: ضمان الحصول على بعض الحق محل النزاع والذي هو عرضة لصرف النظر عن الدعوى به.

نماذج لمكاتب الإصلاح

مكتب التوجيه والإصلاح بمحكمة الضمان والأنكحة بالرياض

بدأ العمل بمكتب التوجيه والإصلاح بالمحكمة بداية شهر محرم لعام ١٤٢٠هـ عندما تبين نجاح محاولات الصلح من واقع التجربة التي تمت بواسطة الاجتهادات الشخصية من بعض المحاسبين من الموظفين في تلك الفترة وبتكليف من رئيس المحكمة. حيث تمت الكتابة عن تلك النتائج لمعالي الوزير فصدر توجيه معاليه بإنشاء هذا المكتب الذي أصبح يؤدي دوره بنجاح تام فأعطى بتوفيق الله الثمار المرجوة منه.

فراغب الطلاق يحال من قبل رئيس المحكمة إلى قسم التوجيه لمناقشته ومعرفة الأسباب التي جعلته يلجأ للطلاق.

وبعد مناقشته يتم إعطاء الزوج استدعاء لزوجته، للحضور أو الاتصال بها على أقل تقدير لمعرفة أسباب الخلاف. وبواسطة هذا الاتصال يتبين إمكانية الصلح من عدمه.

وقد سجلت محكمة الضمان في الرياض قرابة

تأهيل المتحقين فيه لحل المشكلات الزوجية وكيفية التعامل معها إضافة إلى توجيه النصائح للشباب والفتيات، مشيراً إلى أن المركز قد أتم اعتماد شهادة هذا البرنامج من مركز التدريب وخدمة المجتمع بكلية المعلمين بالأحساء التابعة لجامعة الملك فيصل بالأحساء.

لجنة الاستشارات بريدة

أوضح الشيخ خالد بن إبراهيم الصقعي رئيس لجنة الاستشارات والإصلاح الأسري في بريدة أن اللجنة تهدف إلى الحد من كثرة وقائع الطلاق وما ينتج منها من تفكك الأسرة، وانحراف الأولاد، وكذلك لِمَ شمل الزوجين، ودراسة أسباب الخلافات الزوجية وإيجاد الحلول المناسبة لها، إضافة إلى العمل على الحيولة دون تفاقم النزاعات الأسرية والسعي إلى حلها قبل تفشيها، مع تبصير الزوجين المختلفين بأهمية الرجوع إلى أهل الحل والخبرة عن وقوع المشكلات الزوجية وتحقيق ما يطلبه المجتمع من السرية والخصوصية في حل المشكلات الزوجية.

وتحتوي هذه اللجنة على سنترال مخصص لاستقبال الاستفسارات الأسرية حيث يقوم بالرد الآلي من خلال التحويلات الموجودة وهناك شبكة للحاسب الآلي بمجرد استقبال الموظف المختص للمكالمة يتم فتح صفحة استشارية جديدة مجدولة تحتوي على تاريخ المشكلة وأطرافها ونوعها (أي أسرية أو تربوية)، إلى غير ذلك من دون الاستفسار عن الاسم والعنوان وبعدها يحول الموظف المكالمة ويرسل الصفحة المعبأة من قبل الموظف إلى المستشار وحسب الاختصاص. ثم يتم من خلال ثمانية مكاتب تعمل بنظام كبائن استقبال الاتصالات العمل بنظام الهاتف الاستشاري واستقبال الاستشارات والاستفسارات الأسرية والرد عليها من قبل استشاريين اجتماعيين ونفسيين وطبيين، إضافة إلى أن وجود ثلاثة مكاتب للإصلاح يتم خلالها استقبال الأطراف المتخاصمة ومن قبل الزوجين ويتم إرشادهم بشكل مباشر، إلى جانب وجود قاعات لتدريب الزوجين على تنمية المهارات الزوجية وتفادي الوقوع في الخلافات.

– عدم اهتمام وسائل الإعلام المختلفة بتحمل مسؤوليتهم لتوعية المجتمع بخطورة الطلاق وتسبب بعضها في حصول المشاكل الزوجية.

مركز إصلاح ذات البين في الأحساء

أوضح الدكتور خالد الحليبي، مدير مركز التنمية الأسرية في محافظة الأحساء، أن قسم «إصلاح ذات البين» في المركز ساهم في الأحساء إلى ما دون ٣٥٣ صك طلاق، من مجموع ٣٥٠٤ عقد زواج، وذلك بحسب آخر إحصائية لوزارة العدل.

وأشار الحليبي إلى أنه قبل ٥ سنوات حين افتتح المركز كانت نسبة الطلاق تمثل ٢٠٪ من حالات عقود الزواج. حيث بلغ عدد حالات الزواج في تلك الفترة ٣٣٠٠، فيما عدد حالات الطلاق ٤٥٣ حالة.

وأشار الحليبي إلى انخفاض عدد حالات الطلاق قد بدأ منذ أن انطلق المركز في برامجه الأسرية والزوجية خلال السنوات الخمس الماضية. حيث تم فيها التعاون مع المحكمة العامة في الأحساء، والجهات المختصة لاستقبال القضايا والمشاكل الزوجية التي سوف تؤول للطلاق قبل أن يبيت فيها القاضي، حيث بلغت نسبة النجاح في حل هذه القضايا أكثر من ٦٥٪ من مجموع القضايا الواردة إلى قسم إصلاح ذات البين بالمركز، سواء من المحاكم الشرعية أو التي يأتي أصحابها مباشرة إلى المركز، مشيراً إلى أن غالبية الحالات الواردة يكون فيها الزوجان قد قررا الانفصال عن بعضهما.

وأضاف الحليبي أن المشاكل الزوجية التي ترد إلى المركز متنوعة ومن أبرزها المشكلات النفسية الناشئة عن العلاقات الزوجية المضطربة والشكوك الزوجية وشغل الزوج وعدم تفرغه لأسرته والخلافات بين أهل الزوج والزوجة والبرود العاطفي بين الزوجين وكثرة طلبات الزوجة وتعدد الزوجات لدى لرجل وآثاره والإساءة النفسية والجسدية بين الزوجين وضعف شخصية الزوج وعدم الاقتناع بالزوج وهجران الزوج لزوجته أو العكس.

وذكر الحليبي، أن مركز التنمية الأسرية في الأحساء يوجد به برنامج دبلوم في الإرشاد الأسري يعمل على

لجنة الإصلاح في مكة المكرمة

تنظر لجنة إصلاح ذات البين التابعة لإمارة منطقة مكة المكرمة ٤٠٠ قضية محكوم فيها بالقصاص وتسعى للوصول إلى تنازل من ذوي الدم في مختلف المناطق إضافة إلى أنها تنظر نحو ٤ آلاف قضية أسرية وخاصة أخرى. وأوضح الدكتور ناصر بن مسفر الزهراني الرئيس التنفيذي للجنة العليا للعفو وإصلاح ذات البين أن اللجنة نجحت حتى الآن في العفو عن أكثر من ١١٥ محكوماً عليه بالقصاص.

وبين الزهراني أنه يتم الآن النظر في نحو ٤٠٠ قضية قصاص في الوقت الحاضر وفي جانب الإصلاح تسعى اللجنة أيضاً للإصلاح في أكثر من ٥ آلاف قضية في مجالات مختلفة أسرية وزوجية واجتماعية ومالية ورعاية فتيات وغير ذلك.

واللجنة التي أنشئت منذ ستة أعوام توالي تطورها واتساع نشاطها وما تضمه من نخبة من أهل العلم والفكر والتربية، إضافة إلى ما تشتمل عليه من فروع والبالغ عددها أربعة فروع إضافة إلى الفرع النسوي بالعاصمة المقدسة وإشرافها على اللجان الفرعية بالمنطقة.

ويشار إلى أن لجنة إصلاح ذات البين التابعة لإمارة منطقة مكة المكرمة أعلنت مطلع العام ٢٠٠٧م عن اعتزامها إطلاق مشروع إنساني يعد الأول من نوعه تحت مسمى «بيت الرحمة» هدفه جمع شتات الأسر التي انتهى بها الأمر إلى الطلاق والانفصال. وأوضح الزهراني في ذلك الحين أن «عددًا من رجال الأعمال يقومون بدعم مشروع بيت الرحمة».

ندوة الصلح والتحكيم

أقيمت يوم الثلاثاء ١٥/٥/١٤٢٥هـ ندوة «الصلح والتحكيم» التي نظمتها وزارة العدل ممثلة برئاسة محاكم محافظة الطائف.

وذكر فضيلة رئيس محاكم الطائف الشيخ عبد الإله عبد العزيز آل فريان: إن المصالح التي ستتحقق - بإذن الله- من تفعيل الصلح والتحكيم في المنازعات بأنواعها هي الإبقاء على العلاقات الإيجابية بين المتخاصمين والتخفيف على المحاكم بتقليل عدد

القضايا التي تعرض عليها وسرعة إنهاء الخلافات وتقليل الأضرار الناتجة عن نشوء المنازعات. ورأى أن الأعمال الصحيحة للصلح والتحكيم في شتى القضايا الحقوقية الخاصة يوفر الوقت والجهد والنفقات لا على الخصوم وحدهم بل على المحاكم وأجهزة الدولة.

وأبرز دور اجتماع المختصين والمعنيين بمرافق العدالة بصفة مستمرة للتباحث في القضايا الصلح ووسائل التحكيم والاستفادة من مزايا كل منهما والنظر في أساليب تطبيقها وحل الكثير من النزاعات نظراً لما تشهده المملكة من نمو سريع على الصعيد الاجتماعي والتجاري والاقتصادي.

آراء وتطلعات

الحقباني: أقسام الصلح تهدف إلى نشر التآلف والتسامح

ذكر فضيلة الشيخ محمد بن ظافر بن فلاح الحقباني قاضي التمييز سابقاً: إن أقسام الصلح تهدف إلى نشر التآلف والتسامح والتعاون بين الناس انطلاقاً مما حدثنا عليه ديننا الحنيف. والذي دعا إلى الإصلاح بين الناس، وتقليل عدد القضايا وهذا مما يوفر الوقت للنظر في القضايا الأخرى ويقرب مواعيد الجلسات. والصلح سمة من سمات الإسلام ومطلب من مطالب الدين ومسلك من مسالك تحقيق مقتضيات الأخوة الإسلامية، به تصفو النفوس وينقشع عنها ريب الشرور وبواعث البغضاء. وميدان الصلح فسيح للقضاء والقضاة في سبيل فض الخصومات والهدوء ومبعث الاستقرار والأمن وبنبوع الألفة والمحبة، والمشاكل أفضت مضاجع القضاة فينبغي لها الخيرون بمساع حميدة ليطفئوا نار الفتن وينزعوا فتيل اللهب، فالتنازع مفسد للبيوت ومفرق للأسر ومهلك للشعوب والأمم وسافك للدماء ومبدد للثروات. وبالمشاحنات تنتهك حرمان الدين ويعم الشر القريب والبعيد ومن أجل ذلك سمى رسول الله فساد ذات البين الحالقة فهي لا تحلق الشعر ولكنها تحلق الدين. وهنا مما

وبين زوجته، وإن تطلب الأمر تدخل رئيس المحكمة فيتم تحويله إلى رئيس المحكمة بهدف إتمام الصلح وإن تعسر فيتم كتابة رأي عضو قسم التوجيه ومن ثم يتوجه إلى الاتصالات الإدارية من أجل تسجيل معاملته وإحالتها إلى أحد القضاة حسب النظام.

الهويميل: تفعيل برامج الإصلاح

الشيخ فهد بن سعد الهويميل رئيس مركز واعي للاستشارات الاجتماعية بالرياض: ذكر أن المركز يتجه إلى إعداد خطة تفعيل برامج الإصلاح الأسري للاستفادة من تجارب الآخرين. والتعرف على العقبات التي تواجه مثل هذه المشاريع. وعن مركز «واعي» ذكر أن المركز يسعى لحل المشكلات الاجتماعية وقد حقق إنجازات على نطاق واسع حيث يتلقى استشارات بمعدل يزيد عن ٧٧٦ اتصال شهرياً.

هباد: مكاتب الإصلاح دور كبير يتعدى إلى غير الإصلاح

وذكر فضيلة رئيس المحكمة الجزئية للضمان والأنحة بجدة الشيخ صالح أحمد هباد أن مكتب التوجيه والإصلاح بالمحكمة افتتح بموافقة معالي وزير العدل برقم ٢٧/٧٧٥٧٦ وتاريخ ١٤٢٧/١/٢هـ ومن ذلك الوقت والمكتب ولله الحمد والمنة يؤدي عمله على أحسن وجه وأكمله والعمل في المكتب تحت إشراف رئيس المحكمة ولا يقبل أي طلب إلا بإحالة رسمية من رئيس المحكمة وبعد إحالتها للمكتب يقوم المشايخ في مكتب الإصلاح وعددهم سبعة أعضاء يتناوبون في الدوام حسب الحاجة على مدار أيام الأسبوع بطلب الزوجين وولي الزوجة لمعرفة الخلاف الذي بينهما ومحاولة إصلاحه وتذكير الزوجة بما لزوجها عليها من حقوق وكذلك تذكير الزوج بما لزوجته عليه من حقوق ومحاولة التقريب بينهما بقدر المستطاع وقد أصح الله على أيديهم كثير من الحالات بلغت اعتباراً من غرة محرم لعام ١٤٢٧هـ حتى نهاية عام ١٤٢٩هـ (٧٩٤)، حالة والإخوة في مكتب الإصلاح يقومون بدور كبير غير الإصلاح ومن ذلك:

يجعل الأمة في حاجة إلى إصلاح يدخل الرضا على المتخاصمين ويعيد الوثام إلى المتنازعين. إصلاح تسكن به النفوس وتأنف به القلوب، فنشكر الله لمعالیه هذا التوجيه ونتمنى أن تعمم هذه الأقسام في جميع المحاكم لما لها من دور منشود وفائدة مرجوة. وأضاف الحقباني: ينبغي أن تتوافر فيمن يقوم بإصلاح ذات البين أن يكون ذا حلم وتقوى لله وعمل صالح وانصاف للنفس من النفس حتى يتوسط بين الناس بما أعطاه الله من العلم والبصيرة والإنصاف والتواضع. وأن يكون جاداً كريماً سخياً يستطيع أن يبذل المال في الإصلاح، فالمصلح من صفاته الخلق الحسن وطيب الكلام وعلى الناس مساعدته وإعانتته والوقوف معه ودعمه معنوياً ومالياً كي يحقق الأهداف المرجوة من أداء عمله بإتقان وتفان وإخلاص.

المعجب: أغلب قضايا الأحوال الشخصية تحتاج إلى صلح

ذكر فضيلة رئيس «محكمة الضمان والأنحة» في الرياض الشيخ سعود المعجب: أن أغلب قضايا الأحوال الشخصية تحتاج إلى الصلح أكثر من الحكم الشرعي، وبين أن محاكم الضمان والأنحة تعتبر حاجة يومية للناس من كل الشرائح إذ يؤمها يومياً العشرات من أجل إنهاء إجراءات تدخل في صميم المجتمع والأسرة وضمان حقوق الناس، وهذا ما رتب عليها وعلى العاملين فيها من قضاة وموظفين إداريين مسؤوليات تستدعي تطوير النظم العملية فيها.

ويوجد محكمتان للضمان والأنحة في كل من الرياض وأخرى بمدينة جدة، وتشمل الأقسام التالية: الاستقبال وهو القسم الذي يتوجه إليه المراجع، فإن كان الهدف من أجل إثبات حالة اجتماعية أو إثبات زواج أو إجراء عقد زواج فيتم إحالته للاتصالات الإدارية من أجل قيد المعاملة في الحاسب الآلي وإحالتها إلى القضاة المتواجدين من أجل إنهاؤها، وإن كانت معاملته من إجراء الطلاق فيتم كتابة طلبه حسب النموذج المعد في الاستقبال وإحالته إلى مكتب التوجيه والإصلاح بالمحكمة من أجل دراسة حالته ومحاولة التوفيق بينه

وكم من أسرة التم شملها بعد أن ظهر في بنائها أمارات الاختلاف والشقاق، فعادت إلى سواء السبيل، وتحلّت بكل خلق جميل، وحادت عن مهووي الخلاف والطلاق.

ومما يجدر الاتصاف به من قبل من يتصدى للإصلاح بين الناس تحليه بالخلق والسمت الحسن، مع استقامة الظاهر والباطن على وفق شريعة الله، وأن يكون على جانب من علم الكتاب والسنة، يهتدي به في مهمته التي جعلها نصب عينيه.

اليوسف: للصلح أثر في حل الخلافات وقطع دابر الخصومات

وفي هذا السياق أشار فضيلة الشيخ الدكتور صالح بن عبدالرحمن اليوسف رئيس المحكمة العامة بمحافظة الخبر بالمنطقة الشرقية إلى ما تحظى به الأحكام والتوجيهات الإسلامية من قبول بين المسلمين كان لها الأثر في القضاء على أسباب الخلاف، بل وإزالته وإحلال المحبة والألفة بين أطراف النزاع مما يزيد المجتمع قوة وخير وعطاء وترابط، ولعل من التوجيهات الإسلامية التي يحرص الإسلام عليها ويُرغَّب بها الصلح بين الناس قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء: ١١٤] وهذا إصلاح عام بين الناس عموماً، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخْوَابِكُمْ﴾ [الحجرات] ورغَّب المولى عزَّ وجلَّ بالصلح وأجره وحسن أثره بقوله تعالى: ﴿وَالصَّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء] أي خيرٌ لجميع الأطراف حتى لو كان أحدهم يشعر أنه قد أنقص حقه فإنه خير له في عاقبة أمره ويعوضه الله تعالى خيراً مما فاته ولذلك أفرد الفقهاء للصلح أبواباً في كتبهم وبينوا فضله وأثره وأنه يكون بين المسلم والكافر ويكون الصلح بين الفئة الباغية والعادلة والصلح في الأموال وبين الإخوان والأزواج والصلح في الجراح وغيرها من أنواع الصلح التي ضابطها قول النبي صلى الله عليه وسلم (الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حراماً حلالاً أو أحل حراماً). ونستثني مواضع الصلح في قضايا

١- التوعية والإرشاد للزوجين بمساوى الطلاق وأخطاره خاصة على الأبناء.

٢- تحديد النفقة والحضانة للأولاد وترتيب مواعيد الزيارة.

٣- في حالة الإصرار على الطلاق يوضح للزوجين أهمية بقاءهما معاً إذا كان الطلاق رجعياً ولازالت الزوجة في العدة وحتمها على المراجعة أثناء العدة.

٤- تعليم الزوج الطلاق البدعي وتحذيره منه وتعليمه الطلاق السني.

٥- إذا كان سبب الخلاف بين الزوجين مادياً فإن المكتب له جهود مشكورة في حل هذا الإشكال عن طريق المحسنين.

منقري: جهود وزارة العدل ملموسة في جانب الإصلاح

وفي هذا السياق ذكر فضيلة رئيس محاكم منطقة جازان المساعد الشيخ علي بن جده منقري أنه لا يخفى على بسيط العلم فضل الصلح ومنزلته في شريعة الإسلام، وفي هذه العجالة أشير إلى بعض جهود وزارة العدل في هذا الباب، فقد افتتحت أقسام إصلاح ذات البين في معظم المحاكم بالمملكة، حتى لا تكاد تجد واحدة منها إلا وبها قسم لإصلاح ذات البين، يضم رئيساً لهذا القسم، وعدداً من الأعضاء، ويتم لديهم الاستعانة بذوي الخير والفضل، كأئمة الجوامع وشيوخ القبائل، ممن تنقاد النفوس لتوجيههم طوعاً وحباً.

وقد أخذت هذه الأقسام على عاتقها مهمة الإصلاح بين المتخاصمين، سواء ما كان بينهم في قضايا زوجية أو حقوقية أخرى، إذ هي غالب ما ينظر لديهم، بعد توجيه القضية من أصحاب الفضيلة القضاة بالمحاكم الشرعية إلى هذه الأقسام ليتم لديها الوقوف بين المتخاصمين، وتقريب وجهات النظر بينهم، ومحاولة الخلوص إلى حلول مرضية للأطراف المتنازعة، بأيسر السبل وأقربها، مما يساعد في تخفيف العبء عن أصحاب الفضيلة القضاة، ويوفر الكثير من الوقت والجهد، ومن ثم تعاد القضية إلى ناظرها مصحوبة بقرار الصلح المبرم بين الأطراف المتنازعة، ليتم إكمال اللازم فيها بالوجه الشرعي من قبل القاضي.



الحدود التي فيها الحقوق خالصة لله تعالى كحد السرقة وحد الزنا وحد شرب المسكر فلا يجوز التصالح عليها. وعن جهود وزارة العدل وتفعيل الصلح ذكر اليوسف: أن الوزارة على حرصت وزارة العدل في تفعيل الصلح بين المتخاصمين وتوسيع مجاله في القضاء وتسهيل أمره ذلك في مواضع عدة منها:

أولاً: أن القاضي أعطي الصلاحية لإثبات الصلح الذي يتفق عليه طرفا الخصومة على أي حال تكون عليها الدعوى وذلك في المادة السابعة والستين وهذا نصها (للخصوم أن يطلبوا من المحكمة في أي حال تكون عليها الدعوى تدوين ما اتفقوا عليه من إقرار أو صلح أو غير ذلك في محضر المحاكمة، وعلى المحكمة إصدار صك بذلك).

ثانياً: التحكيم وهو من وسائل الصلح التي تنتهي بها دعاوى وقد صدر نظام التحكيم بموافقة ملكية سامية تجعل له القوة والفاعلية في القضايا المنظورة وقامت وزارة العدل بإصدار تراخيص للمحكمين والتعريف بهم في إصداراتها ومطبوعاتها.

ثالثاً: أنشأت وزارة العدل وحدة إدارية للإشراف على مكاتب الصلح التي توالى افتتاحها في محاكم المناطق سواء كانت عامة أو جزئية وحرصت الوزارة على دراسة وإصدار كل ما يسهل مهام هذه الأقسام بمهامها وآلية تعاملها مع الأقسام الأخرى وتأهيل العاملين في مكاتب الصلح واختيارهم من حملة شهادات العلوم الشرعية والكفاءات العالية المتخصصة، ولذا نرى من واقع إحصائيات مكاتب الصلح وكذلك نسبة ما ينتهي من القضايا لدى القضاة بالصلح أنها نسبة إيجابية ومؤثرة في الحد من القضايا وسرعة إنهاءها لأن النفس إذا قبلته زال ما فيها من توتر وغضب ورضيت وطابت وجادت وهذا أثرٌ نلاحظه في المتصلحين حيث يزول الاحتقان وتخف شدة التوتر.

الوهيبي: الإصلاح مطلب شرعي حث عليه ديننا الحنيف

من جانبه أبان رئيس مجلس إدارة مشروع التوفيق والإصلاح الأسري بمحافظة الخرج الشيخ

عبدالرحمن بن رشيد الوهيبي ما تقدمه أقسام الإصلاح الأسري ، وأضاف أن دور الإصلاح بين المتخاصمين دور مهم وهو الذي تساهم به أقسام الإصلاح الأسري في بعض المشاريع الخيرية والمراكز الأسرية المتخصصة وما ذلك إلا إيماناً من القائمين على هذه الأقسام بالحاجة الملحة لهذه الخدمة الاجتماعية والمطلب الشرعي، نعم إنه مطلب شرعي حث عليه ديننا ورغب فيه نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، بل هو باب من أبواب الخير وعمل من الأعمال الصالحة كما أخبر الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم بقوله: (ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: إصلاح ذات البين) رواه أحمد وأبو داود والترمذي.

وإن مبدأ الإصلاح بين المتخاصمين يشكل أهمية بالغة لحل المشكلات الأسرية والخلافات الزوجية على أسس علمية ومنهج شرعي يساهم في استقرار الأسر وحلول السعادة على حياة الزوجين خصوصاً والأسرة عموماً.

أما النتائج التي يثمرها الإصلاح الأسري فهي عظيمة وشاملة، كيف لا؟ والإصلاح قد يردم هوة بين الزوجين طال زمنها.. كيف لا؟ والإصلاح قد يحول بين رجل وبين رغبته في الطلاق الذي يعتبر هدفاً من أهداف الشيطان لتقويض البيوت وتشيت الأُسَر.

كم من أطفال كادوا أن يتحولوا إلى أشباه أيتام؟ كان الإصلاح سبباً - بعد توفيق الله - لبقاء عش الزوجية الذي يحتضنهم. كم من بيت كانت تعلو سماءه غيوم من الخصام والنكد وتملاً جوانبه أوهام من الشك والريبة وتتسلل إلى قلبي الزوجين فيه بوادر الكراهية والبغضاء؟ كان الإصلاح بتوفيق الله سبباً لعودة السعادة ترفرف فوق أركانها والابتسامة تعلو وجوه سكانه والاستقرار يملأ جوانبه.

العصيمي: وجود لجان ومكاتب الإصلاح يقلص من عدد القضايا في المحاكم

كشف رئيس لجنة إصلاح ذات البين بالدمام الشيخ أحمد العصيمي عن بلوغ إجمالي عدد القضايا التي تباشرها لجنة إصلاح ذات البين بالمنطقة الشرقية عام ١٤٢٧هـ وحتى شهر ذي القعدة من العام ١٤٣٠هـ. وقال سجلت لجنة الدمام نحو (٢٠) قضية قتل من بين إجمالي عدد القضايا، مشيراً إلى أن تلك القضايا التي تعكف اللجنة على القيام بها تتضمن العضل وتعويض الإصابات والديات والقتل والقصاص تعزيراً والخلافات وبعض قضايا المخدرات والمطالبات المالية على السجناء والتعدي على ما دون النفس والعقوق والتشتت الأسري والطلاق والخلافات الزوجية والتركات والموارث وتوزيعها، إضافة إلى الفتيات الموقوفات اللاتي يرفضن ذوهن استلامهن.

ولفت إلى أن اللجنة تتدخل في قضايا وفيات ناجمة عن حوادث مرورية لمقيمين قضا سنوات داخل السجون لعدم تمكنهم من دفع الدية المطلوبة.

وحول الآلية العملية للجنة ودورها في حل القضايا التي ترد إليها يقول الشيخ أحمد: إن اللجنة العليا ينبثق عنها عدة لجان في محافظات المنطقة الشرقية من ضمنها لجنة إصلاح ذات البين في الدمام والخبر والقفيف والأحساء والجبيل وحفر الباطن. وانتقد العصيمي تصنيف الآباء لقضايا العضل الموجودة في أروقة المحاكم على أنها عقوق، ما جعل اللجنة تهتم بها اهتماماً كبيراً باعتبار أن عضل المرأة من قبل ولي أمرها وعدم تزويجها مع تقدم الكفء لها ورضائها به يعد محرماً في الشرع قال تعالى: ﴿لَا تَعْضَلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة].

وأبان أن وجود هذه اللجان يسهل عملية هذه اللجان ويسهل عملية تقديم الفتاة لشكواها وتظلمها من والدها والمنبع نظاماً في مثل تلك القضايا اللجوء إلى كتابة صحيفة الدعوى وإحضار والدها عبر محضري الخصوم وتحديد موعد للجلسة، ما يؤثر على

نفسية والدها، غير أن اللجنة تقوم بمهاتفتها والطلب منه الحضور مباشرة والجلوس معه جلسة هادئة دون وجود ابنته لإقناعه بتزويجها، وذلك من منطلق محافظة المجتمع السعودي وإنسانيته النابعة من الدين الإسلامي.

وفيما يخص عضوية المرأة في لجان إصلاح البين أوضح أن اللجنة العليا تستعين بالكثير من الداعيات مشيراً إلى أن الحاجة ملحة لهن خاصة في قضايا القتل، إذ باشرت مجموعة منهن العديد منها وكان لهن الأثر الواضح في إقناع العنصر النسائي والتنازل والتأثير عليهم.

وأردف قائلاً: ليس بالضرورة أن تنتهي جميع القضايا بالصلح، فهناك من يسعى وبيادر وآخر نجد منه صعوبة بالقبول والتنازل في بداية الأمر، إلا أنهم يغيرون رأيهم مع تكرار الزيارات والاستعانة بالدعاة ومشايخ القبائل والجيران والأقارب بما يطلق عليهم مسمى «الجاهة» والذين لهم تأثير على الشخص وإقناعه.

الأميرة سارة: تزايد مشاكل الطلاق يدعو لتكثيف الجهود

قالت صاحبة السمو الملكي الأميرة سارة بنت مساعد بن عبدالعزيز رئيس مجلس إدارة جمعية (مودة) أن جمعية (مودة) أسستها مجموعة من سيدات المجتمع بمدينة الرياض استشعاراً منهن بحجم مشكلة الطلاق والتزايد الملحوظ لهذه الظاهرة، وما ينتج عنها من انعكاسات خطيرة ومدمرة على الأسرة والمجتمع على حد سواء، ما يضع على عاتق الجميع ابتداء من الفرد والأسرة وانتهاء بالمؤسسات الحكومية والاجتماعية والخيرية مسؤولة محاربة هذه الظاهرة والتخفيف من آثارها حفاظاً على وحدة أسرنا وتماسكنا الاجتماعي».

وأشارت إلى أن الجمعية تهدف إلى العمل على تطوير الأنظمة المتعلقة بالأحوال المدنية بما يحفظ حقوق المطلقات وأسرنهن وإلى مطالبة الجهات المختصة بإدراج مناهج للتوعية الأسرية في مناهج التعليم

وتضمنت التوصيات فتح مكاتب لإصلاح ذات البين في إمارات المناطق، تضم موظفين من الإمارة وأعضاء لجان الإصلاح بهدف التنسيق المباشر لنظر قضايا المنازعات والخلافات الأسرية وتسريع آلية معالجتها. وحثت الدراسة ذاتها على تكوين فرق عمل متخصصة من الجنسين لزيارة الإدارات الحكومية بالمؤسسات التعليمية لتوسيع مساحات التوعية برسالة هذه اللجان، وما رصدته من نتائج تمكن من احتواء الخلافات، وللتعريف بثقافة العفو والتسامح وبيان الأجر العظيم للعافين.

وتطرقت الدراسة إلى أهمية تعميم تجربة إصلاح ذات البين في إمارة منطقة مكة المكرمة على بقية إمارات المناطق. اعتماداً على النتائج الكبيرة التي تحققت لها. ونوهت الدراسة ذاتها بحرص ولاة الأمر في المملكة على السعي بالعفو في قضايا القصاص والتدخل بالإصلاح في القضايا الاجتماعية والأسرية. ونشر روح العفو والتسامح.

التأليف في مجال الصلح

من الكتب التي تتحدث في هذا الجانب كتاب الصلح في الخصومات

الكتاب ذو أهمية معاصرة من تأليف الدكتور أحمد بن صالح البراك ولاهية الموضوع وقلة الكتابة عنه وشيوع الأخطاء لدى بعض مريدي الإصلاح أشرنا إليه.

وقد ذكر الباحث في الخاتمة إحدى وعشرين فائدة منها: أن الصلح يكون وقائياً، وأن الصلح يتنوع، وأن الخصومة ليست مقصورة على ما رفع إلى القضاء، وضرورة توفر الشروط المطلوب في الصلح، وأن الصلح لا يدخل في كل خصومة، ودور القاضي في الإصلاح بين الناس، والتحليل على المحرم بحجة الصلح، وحكم البداية بعرض الصلح على الخصوم، وحالات عرض الصلح على الخصوم، والآداب التي ينبغي مراعاتها عند عرض الصلح، ومشروعية دفع الصلح من ماله لأجل

العام، واعتماد الزامية الفحوصات النفسية وفحوصات الخلو من الإدمان كشرط لإتمام الزواج على غرار الفحص الطبي، وتوسعي الجمعية إلى إطلاق برامج توعية للمقبلين على الزواج وكذلك المطلقين من الجنسين، للتعريف بالحقوق الشرعية وتصحيح نظرة المجتمع إلى المطلقات، كما تطمح (مودة) إلى تضافر الجهود الحكومية والخيرية من أجل التوسع في إنشاء مكاتب إصلاح ذات البين، سواء داخل المحاكم أو خارجها واستحداث أقسام نسائية لها للتوفيق بين الزوجين المتخاصمين على أسس حديثة تتوافر فيها الخبرات الفنية المتخصصة في النواحي النفسية والاجتماعية والقانونية إلى جانب الناحية الشرعية، للعمل على احتواء الخلافات الزوجية والحد من تزايد حالات الطلاق في المملكة.

وقالت سمو الأميرة سارة إن كثيراً من حالات الطلاق في مجتمعنا يمكن في نظري تلافيها والحد من آثارها من خلال التوعية والجهود الصادقة لإصلاح ذات البين، مطالبة شرائح المجتمع المختلفة بدور أكثر فاعلية في هذا الموضوع.

العويد: دراسة لتحويل لجان الإصلاح إلى هيئة مستقلة

طالبت دراسة علمية أعدت لنيل درجة الماجستير في جامعة أم القرى، بعنوان: «واقع لجنة إصلاح ذات البين في إمارة منطقة مكة المكرمة وإسهاماتها الاجتماعية والتربوية» بتحويل لجان إصلاح ذات البين في المناطق إلى هيئة لها أنظمتها ولوائحها وآلياتها. ودعت الدراسة التي أعدها يوسف العويد إلى دعم العاملين في لجان الإصلاح معنوياً ومادياً عن طريق تثبيت العاملين المتفرغين على وظائف رسمية لتحقيق الأمان الوظيفي، مع أهمية تنفيذ المشاريع الوقفية التي يعود ريعها لصالح اللجان لإيجاد دخل ثابت لتغطية نفقاتها. وأوصت الدراسة بعدم المبالغة في طلب التعويض والديات مع تحديد مبالغ مقبولة ومعقولة في قضايا السعي بالعفو في القصاص، داعياً رجال الأعمال والمقتردين والوجهاء إلى دعم لجنة إصلاح ذات البين.

التغير، وحكم مصالحة الوكيل بعد عزله، وقبل علمه وحكم الرجوع للوكيل إذا تبين أن في الصلح عيباً، والوكالة عن إداء الموكل عدم المرضي لمصالحه وكيله، وتوثيق الصلح ومشروعيته.

الإصلاح بين الناس، وموافقة الخصوم على الصلح، وحكم الصلح إذا وقع، والأحوال المسوغة لنقض الصلح، وأحكام النيابة في الصلح، والوكيل في الصلح مع بيان حكم كل حالة، وحكم النيابة عن

توصيات الندوة

١١- منح أعضاء الصلح صلاحيات عليا وثقة في النفس والتسريع بتنفيذ ما قرره ورضيه الأطراف المعنية.

١٢- تفعيل برامج الإصلاح للاستفادة من تجارب الآخرين والتعرف على العقبات التي تواجه عملية الإصلاح وفتح المجال للراغبين في هذا المجال.

١٣- فتح الباب للاستشارات عن طريق التقنية ووسائل الاتصال.

١٤- الاستفادة من القضاة وعلماء النفس والاجتماع بعد تقاعدهم في الإسهام الفاعل في خدمة الإصلاح والوساطة بين المختلفين.

١٥- الإسهام في دعم لجان الصلح والمراكز الأسرية بالمال والرأي والشفاعة والمؤازرة وإصلاح ذات البين وتسكين الفتنة وإيجاد الألفة والمحبة بين الأطراف.

١٦- تفعيل دور شيخ القبيلة والوجهة للتأثير على الأطراف المتنازعة والمبادرة بمعالجة الأمر.

١٧- تكوين فرق عمل متخصصة من الجنسين لزيارة الإدارات الحكومية والمؤسسات التعليمية لتوسيع مساحات التوعية والتعريف بثقافة العفو والتسامح وبيان الأجر العظيم للعافين.

١٨- تعميم تجارب الإصلاح الناجحة عطفاً على النتائج التي تحققت لها.

١٩- عدم المبالغة في طلب التعويض والدييات ووضع ضوابط في تحديد تلك التعويضات والدييات بما لا يتنقل كاهل الشخص وجماعته.

٢٠- تحويل لجان الإصلاح إلى هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية وتوحيد الأقسام واللجان في المحاكم والإمارات تحت مظلة واحدة وتحت نظام وإجراء موحد.

بعد عرض موضوع الصلح واستطلاع آراء المعنيين خلصنا إلى العديد من التوصيات الهامة ونذكر أهمها:

١- تشجيع لجان الصلح ودعمها بالمؤهلين وتعميمها في جميع المحاكم وتفعيل دورها الريادي.

٢- إصدار نظام موحد وآلية مشتركة يبين فيه مرجعيتها واختصاصها وآلية العمل فيها.

٣- نشر الوعي الإعلامي والتثقيفي وإبراز أهمية الصلح ومنافعه والتعريف بلجانه لتسهيل مهمة الوصول إليه.

٤- زيادة التعاون المشترك بين لجان الصلح والمراكز والمؤسسات الاجتماعية والسعي في تطويرها وتأهيلها.

٥- تبادل الخبرات بين أقسام الصلح في المحاكم والإمارات ومضاعفة التنسيق والتعاون المشترك.

٦- حث الباحثين والمختصين في إقامة الندوات والمحاضرات والتأليف في جانب الصلح ونشر ثقافته.

٧- تفعيل دور الوساطة قبل وصول المتقاضين لمجلس (التقاضي للوصول لحلول مناسبة للطرفين).

٨- إيجاد صناديق تعاونية وتكافلية تساهم في جانب الصلح وتحقق أهدافه ومتطلباته.

٩- فتح المجال لفاعلي الخير وطالبي الثواب بدعم صناديق الصلح والعمل على تشغيلها بما يرفع من إيراداتها.

١٠- تكثيف الدورات لأعضاء الصلح والرفع من قدراتهم وإمكانياتهم لحل النزاعات والقضاء على المشكلات.